مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، م٢٧ع٣ ص ص: ١٨٣- ٢٠١ (٢٠١٨م)
DOI:10.4197/Art.27-3.8

علاقة السياسة اللغوية في التعليم بحقوق الإنسان مشروع " أوروبا الغنية بلغاتها توجهات في السياسات والممارسات من أجل التعددية اللغوية في أوروبا" -(أنموذجاً)

د. ظافر بن علي عبدالله الشهري
أستاذ مساعد
معهد اللغة العربية للناطقين بغيرها -جامعة الملك عبدالعزيز

مستخلص. تأتي أهمية هذا البحث من الموضوع الحيوي الذي تناقشه عن السياسات اللغوية وأثرها في عملية التعليم حيث إن السياسات اللغوية هي الموجه لكل عملية تعليمية في بلد ما، والتوجه الذي تبنى عليه مناهج التعليم في ذلك البلد، والأساس الذي يفصح عن توجهات الدول ورغبات الحكومات التي تسعى إلى تنشئة شعوبها على المعارف والمهارات والقيم التي تؤمن بها.

والسياسة اللغوية هي سياسة مجتمع ما تمثل مجموع المواقف الرسمية والقرارات العامة، التي تنعكس في التخطيط لهذه السياسة وتنفيذها داخل الجماعة لتوجيه التطور في لغتها. ويشترط في هذا التخطيط مراعاة حقوق المجتمع اللغوي داخل البيئة الواحدة.

إن هدف السياسة اللغوية هدف تنموي مستقبلي، يعمل في اللغات الحية الوطنية والقومية لجعلها وافية بمتطلبات الحياة المعاصرة وذات سيادة في مجالات الإدارة والقانون والتعليم والثقافة. كما جاء في التقديم لـ (مشروع أوربا الغنية بلغاتها) الذي لم تلتفت إليه الدراسات العربية وتأخذ من هذه التجربة الأوروبية الجديرة بالاحترام، وأتمنى من خلال هذا المبحث أن أكون قد أضفت نموذجاً يحتذى به لسياسة لغوية موحدة للوطن العربي تحقّق الأمن للعربية فهي تحتاجه كحاجتها إلى الأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن الغذائي، وقد توافرت الوسائل التي لو أُحسن استعمالها بوعي وحرص على مستقبل الأمة العربية لأمكننا أن نحصل على النتائج المرجوة من خلال تقدير الأحداث ونتائجها.

المقدمة

اللغة العربية كغيرها من اللغات الطبيعية محكومة بتأثيرات التغيير والتطور الذي تعيشه كل لغات العالم، وتعتبر اللغة، إلى جانب عوامل أخرى كالدين والثقافة والتاريخ التي تميز مجتمعاً عرقياً عن المجتمعات الأخرى. وقد تكون اللغة وحدها هي ما

يميز عرقاً عن غيره، كما يمكن أن تنضاف إليها عوامل أخرى مجتمعة. وقد نالت قضية السياسة اللغوية والإبقاء اللغوي أهمية لغوية اجتماعية وسياسية بالدرجة الأولى، وقدرًا كبيرًا من الاهتمام الدولي في الأمم المتحدة، ففي تقرير حول التقدم الإنساني في عام ٢٠٠٤م[١] تضمينٌ غير صريح مفاده أن حق الإنسان في الحفاظ على لغته الأم وفي حريته الثقافية مرهون بالقوة السياسية، وهذه القوة تُعد أكثر تأثيرًا على أحوال اللغة التي تُستعمل بشكل رسمي من أحوال أخرى تتضمن استحثاث أفراد اللغة المهمّشة أو المرفوضة إلى السعي على إبقاء دون تفعيل واقعي لها في الأوساط الاجتماعية والإعلامية والمهنية.

كان لصدور قرار مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٦٨م[٢] أثرٌ في إنشاء لجنة إقليمية عربية دائمة لحقوق الإنسان، تختص (بالعمل على حماية حقوق الإنسان العربي، وتنمية وغرس الوعي بحقوق الإنسان لدى الشعب العربي) ولهذا القرار أهمية قصوى في تكريس الاهتمام بحقوق الإنسان العربي، ولا سيما حقه في التعليم. وقد فصّلت هذا الحقوق في مبادئ أساسية، ومنها: أن يكون التعليم مجانياً على الأقل في مراحله الأولية والأساسية، وأن يكون التعليم الأولي إجبارياً، وضرورة جعل التعليم الفني والمهني متاحاً بشكل عام، وأن يكون التعليم العالمي متاحاً على قدم المساواة أمام الجميع، وعلى أساس من الجدارة والاستحقاق، وفي جميع الأحوال يتعين توجيه التعليم نحو تنمية الشخصية الإنسانية تنمية كاملة.

أصبحت هذه التأثيرات محكومة من قبل الحكومات العربية، وعدم التدخل من الجهات الرسمية بشكل مؤسسي أدى إلى ضعف الفصحى وانتشار اللهجات، في المقابل نرى الدول الأوربية منذ وقت مبكر تسعى للتأثير في الوظيفة اللغوية والمكانة المجتمعية وجعلت لذلك مؤسسات، ولم يكن هناك سياسة فاعلة للدول العربية في مواجهة الواقع اللغوي الذي يعاني من صعوبة الحفاظ على التنوع اللغوي والثقافي في داخل البلد الواحد وألا نجعل التنوع وسيلة للتفرق والنزاع بل أداة للتناغم والاستفادة كما هو الحال في (مشروع أوروبا الغنية بلغاتها). فالنظام الأوروبي لحقوق الإنسان يعد من أكثر الأنظمة الإقليمية تطوراً في مجال حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بفضل الاتفاقية الأوروبية وملاحقها وآلياتها..؛ وفي هذه الدراسة سنحاول البحث عن علاقة السياسة اللغوية بحقوق الإنسان، والتي مازالت تخطو خطوات بطيئة خاصةً في البلدان العربية حيث ترجع فكرة وضع ميثاق عربي لحقوق الإنسان إلى سنة ١٩٦٩م غير أن هذه الفكرة لم تخرج إلى الوجود إلا بعد ٢٥ سنة عندما اعتمد

١- انظر إلى التقرير من خلال هذا الرابط:
http://hdr.undp.org/reports/global/2004

٢- النظام العربي لحماية حقوق الإنسان وآلياته. ورنيقي زهرة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم القانونية، جامعة عمار ثليجي، كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية قسم الحقوق، الاغواط ٢٠٠٥. ص ٧١.

مجلس جامعة الدول العربية مشروعاً للميثاق في سبتمبر ١٩٩٤م.[١]

- **أسئلة الدراسة:**

يهدف البحث الحالي للإجابة عن السؤال الرئيس:

– ما علاقة السياسة اللغوية في التعليم بحقوق الإنسان؟ وكيف نجحت أوروبا في ذلك؟.

ويتفرع عن السؤال الرئيس سؤالان فرعيان آخران:

١. هل تحقق مفهوم السياسة اللغوية والتخطيط في مشروع أوربا وهل كان سبباً في نجاحها كاتحاد أوروبي؟

٢. هل من المناسب أن يحتذي الوطن العربي السياسة اللغوية لأوروبا للنهوض بلغته وهويته؟

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة في هذا البحث للكشف عما يلي:

١– معرفة مفهوم السياسة اللغوية وخصائصها من خلال المشروع.

٢– دراسة مشروع أوروبا وبيان المنهجية العلمية المستخدمة في المشروع وأدواتها.

٣– دراسة حقوق الجماعات في التعليم من خلال المشروع وذلك في أثناء رسم السياسة اللغوية للمشروع.

٤– التعرف على السياسة اللغوية في البلدان العربية والبلدان الأجنبية.

٥– التعرف على نتائج المشروع وكيفية الإفادة لرسم سياسة لغوية للبلدان العربية

١- دور المنظمات غير الحكومية في ضمان حقوق الإنسان (دراسة تطبيقية). الأستاذ / ده شتي صديق محمد. ط ١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة. ص ٧١

- **صلة المشروع بعنوان الدراسة:**

حمل المشروع عنواناً هو: (أوروبا الغنية بلغاتها، توجهات في السياسات والممارسات من أجل التعددية اللغوية في أوروبا).

فينقسم عنوان المشروع أيضا إلى أقسام ثلاثة، هي:

- اللغات الأوروبية.
- التوجهات السياسية والممارسات.
- الوصول إلى التعددية اللغوية.

جاء هذا العنوان من حيث المضمون مناسباً لمضمون المشروع رغم أن للترجمة أثر كبير للوصول إلى المعنى الدقيق للعنوان إلا أن هذا التحليل جاء للعنوان المترجم.

وينقسم المشروع إلى أجزاء ثلاثة، هي:

- نحو المؤشرات الأوروبية للسياسات والممارسات المتعلقة باللغات.
- تحليل مقارن لنتائج دراسة أوروبا الغنية بلغاتها بين الدول المشاركة في البحث.
- لمحة عن البلدان والمناطق.

من هنا نجد أن هذه المشروع قد يساعد واضعي السياسة اللغوية في البلدان العربية والممارسين في إيجاد علاقة واضحة بين رسم السياسة اللغوية واستمرار التبادل الثقافي مع الاحتفاظ بحقوق الإنسان وهويته.

- **مخطط البحث:**

سوف يكون التركيز في هذه الدراسة للمشروع الأوربي على الأبواب التالية:

أولاً: تعريف السياسة اللغوية.

ثانيًا: خصائص السياسة اللغوية.

ثالثاً: مشروع (أوروبا الغنية بلغاتها توجهات في السياسات والممارسات من أجل التعددية اللغوية في أوروبا).

رابعاً: حقوق الإنسان والتعليم في مشروع أوربا.

أولاً: تعريف السياسة اللغوية

السياسة في اللغة: مصدر ساس يسوس سياسة، فيقال: ساس الدابة أو الفرس: إذا قام على أمرها من العَلَف والسقي والترويض والتنظيف وغير ذلك. وأحسب أن هذا المعنى هو الأصل الذي أُخِذ منه سياسة البشر. فكأن الإنسان بعد أن تمرس في سياسة الدواب، ارتقى إلى سياسة الناس، وقيادتهم في تدبير أمورهم. ولذا قال الزبيدي: ومن المجاز سُسْتُ الرعية سياسةً أي: أمرتهم ونهيتهم. وساس الأمر سياسة قام به. والسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه.[١]

وأما في الاصطلاح فهناك العديد من المفاهيم للسياسات اللغوية، أستعرض أهمها باختصار، فمنها النظري مثل التعريف الذي يقول: (هي عبارة عن المبادئ التي تقوم عليها عملية التعليم في إطاره العام وفلسفته وأهدافه ونظمه التطبيقية والعملية. والإجراءات المخططة حسب النظام وطبق هيكله ومبادئه الخاصة، وهو الخيار المفضل لدى مجتمع ما، النابع من قيم وضوابط وخلفيات دينية أو ثقافية أو علمية أو طموحات خاصة).[٢]

ومن التعريفات المشهورة التي دائما ما يُستفتَح بها غالباً في المؤلفات التي تتحدث عن السياسة اللغوية، تعريف (جيمس إلجين)، إذ يقول:" المواقف الرسمية التي تتخذها الحكومات تجاه استعمال اللغة ورعايتها، سواءً كانت هذه المواقف مدعومةً بالفعل كإقرار القوانين أو تمويل البرامج أو كانت مدعومة بالخطب والقرارات المنمقة على الورق".[٣] ونجد أن هذا التعريف يمثل الجانب التطبيقي لتعريف السياسة اللغوية.

ونجد في تعريف آخر أن السياسَة اللغوية هي: "التدابيرُ التي يَتّخذُها بَلدٌ منَ البُلدانِ إزاءَ لغتِه، وتخضعُ السياسةُ الّلغويةُ لبلدٍ ما للتَّخطيط أو الخُططِ المَرسومةِ مِنْ قِبَلِ فَعالياتٍ مُتعدّدةٍ من أبناءِ هذا البَلدِ ومنَ الناطقين بهذِه اللغة المخطَّط لَها".[٤]

ونجد من خلال التعريفات السابقة أنه ليس من الضروري أن تكون السياسة اللغوية منصوصًا عليها في القانون حتى تعد سياسة لغوية بل يكفي العرف المتداول في دولة ما لتحديد نوع السياسة المتبعة. فالسياسة اللغوية هي عبارة عن نوع التعامل الرسمي لأجهزة الدولة مع اللغة أو اللغات المستعملة داخل كيان سياسي معين وهو الدولة. فمثلاً اعتبار العربية لغة

١- انظر: مادة (سوس): تاج العروس من جواهر القاموس. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى، دار الفكر، ط١، لبنان ١٤١٤هـ ـالمجلد الرابع ص ١٦٩.

٢- السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها. جيمس و توليفسون. ترجمة: الخطابي محمد، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ٢٠٠٧ م. ص ٥٩.

٣- المرجع السابق، ص٦٠.

٤- التخطيط اللغوي للعربية. أمل الراشد، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود٢٠١٠م، المكتبة المركزية. ص ٣٢.

رسمية في الجزائر أو العراق مع عدم منح اللغتين الأمازيغية والكردية المرتبة نفسها يدخل في إطار السياسة اللغوية، كما أن اعتماد الملاوية من قبل الحكومة الماليزية لغة رسمية للبلاد مع السماح للمكونات اللغوية الأخرى باستعمال لغاتها في مدارسها الخاصة يعد من قبيل السياسة اللغوية. واعتماد كوريا الجنوبية للغة العربية لغة ثانية في بعض جامعاتها[١] يعد سياسة لغوية تنتهجها الدولة كما شاهدنا مؤخرًا في بعض وسائل الإعلام.

والعلاقات بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي علاقات تبعية، وذلك ما أكده عالم اللغة (فيشمان) إذ يرى أن: " التخطيط اللغوي هو تطبيق سياسة لغوية ما... لا يعبأ كثيرون بمسألة السلطة الموجودة وراء أصحاب القرار، إن التخطيط بالنسبة إليهم أكبر أهمية من السياسة "[٢]. وقد استُخدِمَ مفهوم التخطيط ومصطلح السياسة اللغوية بصورة مبهمة، ولكن القول الفصل حول التفريق بينهما هو ما ذكره (لويس جان كالفي)، مِنْ: "أن السياسة اللغوية هي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن، ونعتبر أن التخطيط اللغوي هو البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ، لئن كان مفهوم التخطيط اللغوي يفترض وجود سياسة لغوية فإن العكس ليس صحيحا".[٣] وعليه فالسياسة اللغوية من خلال هذا التعريف هو قرار لجملةٍ من الخيارات قد تكون قابلة للتطبيق وقد تصعب أو يستحيل تطبيقها، فجملة الخيارات تُتخذ بصورة واعية وتركز على الحالة الاجتماعية مما جعل هذا التعريف يسوق السياسة اللغوية إلى جانب الدراسات اللسانية الاجتماعية.

ثانيًا: خصائص السياسة اللغوية

نذكر في البحث جانباً من خصائص السياسة اللغوية وفقًا للتعريفات السابقة والتي وإن تفاوتت بين الطول والقصر إلا أنها لا تختلف في المضمون، ومن تلك الخصائص:[٤]

- عملية التوجيه الأدائي: وتعني التركيز على ضبط الأسس الثابتة الواضحة، وتوجيه العاملين في اتخاذ القرارات المناسبة حسب المواقف والمشكلات، لتحقيق الأهداف المرجوة.
- حماية الثوابت في ضبط التطورات والمستجدات: وتعنى بالحرص على ثوابتها لكونها تعد جزءًا لا يتجزأ عن مجتمعها، مع التكيف والتوافق بما يتطلبه الوقت والبيئة المستجدة في التنمية وفق الظروف المتغيرة والمتجددة.

---

١ انظر موقع شوف كوريا على الشابكة: http://www.shofkorea.com/2017/03/blog-post_29.html

٢- السياسات اللغوية. لويس جان كالفي. ترجمة محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى ١٤٣٠ه. ص ١٠،١٢.

٣- حرب اللغات والسياسات اللغوية لويس جان كالفي، ترجمة د حسن حمزة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٨م. ص ٢٢١-٢٢٢

٤-التخطيط اللغوي للعربية. أمل الراشد (مرجع سابق) ص ٥٤.

- القابلية للضبط والتسجيل والتطبيق: وتعني التميز بوضوح لمفاهيمها المسجلة في صورة مكتوبة، وذلك لضمان الالتزام بها ومراجعتها والإضافة إليها حسب الواقع العملي.

- التكاملية العملية والواقعية: وتعني وجود تكامل داخلي وخارجي معاً، فهي تتكامل مع السياسات الأخرى داخل الدولة، نتيجة لتكامل الأهداف التنظيرية بالأنشطة المبرمجة والممارسات العملية.

- **السياسة اللغوية في البلدان العربية.**

بعد قراءتي لبعض خطط السياسات اللغوية في الوطن العربي يمكن القول بأن العرب في مرحلتنا المعاصرة ونحن في بداية القرن الواحد والعشرين، لم يحقِّقوا الوحدة في المجال السياسي والاقتصادي لتكوين قوة في هذا العالم فينبغي لهم – في الأقل – أن يجدّوا في الحفاظ على وحدة لسانهم بلغتهم الفصيحة، فمن القرن الماضي والمخطّطات تتوالى لاحتلال أوطاننا ثم احتلال رؤوسنا وقلوبنا، وجعلنا أسواقاً استهلاكية اقتصادياً وثقافياً وعلمياً، فنتلقّى ولا نُبادر، نستهلك ولا نُنتج. نخترع أسماءً باللغة العربية لمنتجاتهم. وظلت سياسة الدول العربية تقتصر على ذكر جملةٍ بسيطة في دساتيرها أو في قوانينها تنصّ على أنّ اللُّغة العربيّة هي اللُّغة الرّسميّة للدّولة، أو أنّها لغة التّعليم في جميع مراحله. لكنها من وجهة نظري بقيت شعارات كمثيلاتها من الشعارات، ترضي المواطنين ولا تثير في نفوسهم تساؤلات حول العمل بها وتحديد محتواها وكيفيّة تحقيقه. والحاجة لها أصبحت أكبر ولاسيما في هذا الوقت الذي أصبح العالم كله بلغاته كالقرية الصغيرة، فحينما تهيمن اللغات القوية اقتصاديًا على اللغات الأخرى، سوف تندثر تلك اللغات الضعيفة ليس بسبب نظام اللغة بل بسبب غياب التطور اللغوي والاقتصادي مجتمعين وعدم تبني سياسة لغوية محكمة تضمن لها البقاء والمنافسة بين لغات العالم.

- **السياسة اللغوية في البلدان الأجنبية.**

اطلع الباحث على مشروع (أوروبا الغنية بلغاتها توجهات في السياسات والممارسات من أجل التعددية اللغوية في أوروبا) من مشاريع المجلس الثقافي البريطاني، يقول مشرف المشروع بأن الهدف من وراء هذا المشروع هو: "خلق تعاون بين واضعي السياسات اللغوية والممارسين في أوروبا من أجل تطوير سياسات وممارسات جيدة فيما يتعلق بالتعدد اللغوي. وسوف تضمن هذه السياسات استمرار تعزيز مكانة اللغات واستمرار التبادل الثقافي، والتشجيع عليهما في المدرسة والجامعة، و في المجتمع ككل. وفي تصوري أن هذا ضروري من أجل إتاحة الفرصة أمام الأوروبيين بمختلف أعمارهم لتطوير نظرة عالمية أوسع، ولكي تنجح أوروبا في معاملاتها التجارية مع القوى الاقتصادية الناشئة في القرن الواحد والعشرين".[١]

وتطرق المشروع للغات في المرحلة الابتدائية وما بعدها ثم التعليم العالي ورسم السياسة الأوربية لها.

١- يوجد المشروع علي الشابكة من ٢٦٦ صفحة ملف pdf، تاريخ الاستطلاع٢٠١٨/١٢/٠١م الساعة ٢٠:٣٠ GMT من خلال الرابط:
https://englishagenda.britishcouncil.org/sites/default/files/attachments/lre_arabic_final_web_.pdf

وتحدث عن اللغات غير الوطنية في أوروبا ورسم السياسة لها. ثم تحدث عن لغات وسائط الإعلام السمعية البصرية والصحافة وعن لغات الخدمات والأعمال العامة ولغات الأعمال التجارية.

وقد عُقِد مؤتمر خاص بهذا المشروع ودُعِيَ فيه صاحب المشروع، وانعقد بجامعة محمد الخامس بالرباط في يومي٢٤ و٢٥ أكتوبر ٢٠١٣م بعنوان: (التعدد اللغوي في المغرب وأوروبا من زوايا مقارنة)[١]، بمناسبة تقديم الترجمة العربية من المشروع.

وهو مشروع جدير بالاحترام ومثال يحتذى إذا أرادت البلدان العربية الوصول لسياسة لغوية تحفظ الحقوق لجميع أفراد الشعب بمختلف جنسياتهم وأعراقهم ولغاتهم.

وسوف أقدم للقارئ الكريم تلخيصاً لهذا المشروع ورؤية نقدية لأهم ما اشتمل عليه هذا المشروع، وذلك على النحو التالي:

ثالثاً: مشروع (أوروبا الغنية بلغاتها توجهات في السياسات والممارسات من أجل التعددية اللغوية في أوروبا)

سوف أتناول هذا المشروع من خلال النقاط التالية:

أولاً: ملخص عام للمشروع:

ينقسم المشروع – بعد كلمة الشكر والمقدمة ومجموعة من الاستنتاجات– إلى أجزاء ثلاثة على النحو التالي:

- الجزء الأول: نحو مؤشرات أوروبية للسياسات والممارسات اللغوية.
- الجزء الثاني: مقارنة وتحليل لنتائج أوروبا الغنية بلغاتها بين الدول المشاركة في البحث.
- الجزء الثالث: صورة عن البلدان والمناطق.

قدم (مارتن هوب) مدير مشروع أوروبا الغنية بلغاتها للمشروع، وذكر في مقدمته نبذة عن المجلس الثقافي البريطاني، نشأته، وأهدافه، فهو يساعد متعلمي اللغة الإنجليزية في جميع أنحاء العالم لتمكينهم من التواصل مع أشخاص من دول مختلفة. ودعم أساتذة اللغة الإنجليزية في تكوينهم المهني، إضافة إلى الكشف عن دور المجلس المتعلق بالدعم القوي لتعليم اللغات الأجنبية داخل المملكة المتحدة. ويهتم المجلس بتعليم اللغات إضافة إلى البحث في السياسات والممارسات اللغوية في ميادين أخرى، مثل الإعلام والخدمات والمجالات العامة والأعمال التجارية. ويسعى مشروع أوروبا الغنية بلغاتها بشراكة مع المفوضية الأوروبية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- تسهيل تبادل الممارسات الجيدة فيما يخص تعزيز الحوار ما بين ثقافات الاندماج الاجتماعي عبر تدريس وتعليم اللغات.

٢- تعزيز التعاون الأوروبي فيما يتعلق برسم سياسات وممارسات لغوية في قطاعات التعليم المتعددة في المجتمع.

٣- زيادة الوعي بتوصيات المجموعة الأوروبية والمجلس الأوروبي بتعزيز تعلم اللغات والتنوع اللغوي بدول أوروبا.

١- انظر ملخص المؤتمر على الشابكة
https://www.hespress.com/writers/92842.html :

٤- يوفر مجلس أوروبا منتدى عمومياً لتبادل الخبرات والتجارب المبنية على أساس القيم المشتركة واحترام تنوع السياقات.

- واحتوى المشروع على ثلاثة أجزاء:

- **الجزء الأول للمشروع:** نحو المؤشرات الأوروبية للسياسات والممارسات المتعلقة باللغات.

ورد في هذا الجزء أهداف مشروع أوروبا الغنية بلغاتها التي تمت الإشارة إليها سابقاً. كما يحتوي هذا الجزء على: الجهات الفاعلة في تعزيز التعدد اللغوي والجمع بين اللغات. ويميز المجلس الأوروبي بين تعدد اللغات والجمع بين اللغات؛ فتعدد اللغات يشير إلى تنوع اللغات في منطقة جغرافية ما. أما الجمع بين اللغات فيشير إلى مخزون التنوع اللغوي المستخدم الذي يشتمل على نوعية اللغة التي تعرف باللغة الأم وأي عدد من لغات أو نوعيات لغوية أخرى. وقد تبنى مجلس أوروبا سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه التعددية اللغوية التي تعتمد على:

١- ضمان حصول المواطنين على إمكانية الوصول إلى تشريعات وإجراءات ومعلومات الاتحاد الأوروبي بلغتهم الأم.

٢- إبراز دور التعدد اللغوي في الاقتصاد الأوروبي.

٣- تشجيع المواطنين كافةً على تعلم وتحدث المزيد من اللغات بغية تحسين مستوى الفهم المتبادل ومستوى التواصل.

- **التركيبة ثلاثية اللغة والجمع بين اللغات.**

المقصود بـ (التركيبة ثلاثية اللغة والجمع بين اللغات): استخدام ثلاث لغات على الأقل في التعليم، وقد تبنى هذا القرار الاتحاد الأوروبي ومنظمة اليونسكو. وقام مجلس أوروبا باستطلاع للرأي يبين موقف المواطنين في الاتحاد الأوروبي تجاه تعدد اللغات والجمع بين اللغات. وأوضحت نتيجة الاستطلاع أن الغالبية العظمى من المواطنين الأوروبيين يرون بأن لغة إضافية واحدة أمر مقدور عليه و ٥٠ % يرون تعليم لغتين ممكن أن يكون هدفا واقعياً.

وقد تنوعت اللغات التي شملتها الدراسة في هذا المشروع، وقسمت على النحو الآتي:

- اللغات الوطنية.
- اللغات الأجنبية.
- اللغات الإقليمية أو لغات الأقليات.
- لغات المهاجرين.

وقد تم في دراسة أوروبا الغنية بلغاتها تناول سبع مجالات لغوية جاءت على النحو الآتي:

- لغات ما قبل التعليم الابتدائي.
- لغات التعليم الابتدائي.
- لغات التعليم الثانوي.
- لغات ما بعد التعليم الإجباري.
- لغات وسائط الإعلام السمعية والبصرية والصحافة.
- لغات الخدمات والقطاعات العامة.
- لغات الأعمال التجارية.

كما احتوى الجزء الأول للدراسة على جداول تبين الإحصاءات كافة التي قامت عليها الدراسة متضمنة الدول والمدن وأنواع اللغات المستخدمة.

- **الجزء الثاني للمشروع:** مقارنة وتحليل لنتائج دراسة أوروبا الغنية بلغاتها بين الدول المشاركة في البحث.

وردت في هذا الجزء معلومات ومقارنات بين أربع وعشرين دولة، وقد تم التركيز على السياسات اللغوية فيها والمعايير الأوروبية. واحتوى هذا الجزء على عدد من الجداول التي تعلقت بمعلومات دارت حول تعدد اللغات، ودول المجلس الأوروبي. ويتمثل ما ورد بهذا الجزء فيما يأتي:

- معلومات حول اللغات الرسمية في الدول المشاركة.
- لغات التعليم في المراحل قبل الابتدائية، وهي: اللغات الوطنية، ولغات الأقليات ولغات المهاجرين.
- مقارنة بين لغات التعليم الابتدائي الأربعة:(اللغات الوطنية، واللغات الأجنبية، ولغات الأقليات، ولغات المهاجرين).
- مقارنة بين لغات التعليم الثانوي.
- لغات التعليم ما بعد الثانوي أو الإجباري التي تتمثل بالتعليم الجامعي والتعليم العالي.
- معلومات تتعلق بلغات وسائط الإعلام السمعية والبصرية والصحفية.
- معلومات مقارنة تتعلق باللغات المستعملة في الخدمات والمجالات العامة.
- معلومات تتعلق باللغات المستعملة في الأعمال التجارية في البلدان المشاركة في البحث.
- مقارنة بين المعلومات التي تم جمعها والمتعلقة بمجال الصحافة والخدمات العامة والأعمال التجارية في كل البلدان المشاركة بهذه الدراسة.
- ملخص الاستنتاجات المستمدة من الأجزاء السابقة.

- **الجزء الثالث للمشروع:** لمحة عن البلدان والمناطق.

يتضمن هذا الجزء معلومات عن ٢٥ دولة تنتمي للاتحاد الأوروبي ويقدم بيانات نوعية وكمية عامة عن الدول. وتقديم معلومات تفصيلية لكل الدول وتتضمن معلومات عن تعدد اللغات واللغات المستخدمة في المجالات كافة والمراحل التعليمية، إضافة إلى لمحة تاريخية عن الدولة (عدد سكانها، الأقليات المتواجدة فيها، المراحل التعليمية ... الخ) وجاء الحديث في هذا الجزء مفصلاً عن الدول التالية:

١	النمسا	٩	هنغاريا	١٧	منطقة الباسك
٢	البوسنة والهرسك	١٠	إيطاليا	١٨	كاتالونيا
٣	بلغاريا	١١	ليتوانيا	١٩	سويسرا
٤	الدنمرك	١٢	هولندا	٢٠	أوكرانيا
٥	استونيا	١٣	هولندا الكبيرة	٢١	المملكة المتحدة
٦	فرنسا	١٤	فريسلاند	٢٢	إنجلترا
٧	ألمانيا	١٥	رومانيا	٢٣	ويلز
٨	اليونان	١٦	إسبانيا (مدريد، بلنسية، إشبيلية)	٢٤	اسكتلندا
				٢٥	إيرلندا الشمالية

وتناولت الجداول التي وردت في هذا الجزء معلومات فيها وصف للمناطق واللغات المتواجدة فيها، ووردت تفصيلات عن كل نوع من هذه اللغات، وتدور حول النقاط التالية:

- المجموعات المستهدفة.
- مدة تعليم اللغة.
- الحد الأدنى من التلاميذ لتكوين فصل دراسي.
- عدد أيام الأسبوع التي تعلّم فيها اللغة.
- توفير تدريبات لغوية خلال مزاولة العمل وقبل الالتحاق به.
- مصادر التمويل.

وبعد كل دراسة تحليلية إحصائية للدولة يتم التوصل إلى استنتاجات رئيسة تتلخص بالحديث عن اللغات المستخدمة بأنواعها والأقليات المتواجدة، وأنظمة التربية والتعليم، واللغات الأجنبية ومجالات استخدامها، والمهارات اللغوية المتوفرة لدى الموظفين والدعم المادي والقانوني للمحافظة على اللغات، والتحدث عن السكان المهاجرين وقضايا اللغة المتعلقة بهم، وأنظمة التعليم الجامعي والتعاون بين الحكومة والدولة والحكومات الأخرى من جهة، والحكومة والمجتمع المدني من جهة أخرى فيما يتعلق بالتعليم والثقافة وزيادة الوعي بأهمية تعدد اللغات.

ثانياً: المنهجية العلمية المستخدمة في المشروع، وأدواتها.

اعتمدت دراسة المشروع على عدد من المناهج البحثية، فقد اعتمدت على المنهجية المبنية على علم اللغة الاجتماعي الجزئي الذي يعنى بالنطق والقواعد، وعلم اللغة الاجتماعي الكلي المعني بالتخطيط واجتماعيات اللغة، واقتصر المشروع على دراسة لحالات معينة بعدد قليل من مقدمي المعلومات، فنجد الباحثين غالباً ما يختارون منهجية المتابعة الإثنوغرافية[١] (علم الأعراق) أو منهجية الكلام. وهي منهجية شائعة تبحث في كيفية تفاعل الناس مع بعضهم البعض في اللغة التي يستخدمونها. ويحاول الإثنوغرافيون (علماء الأعراق) فهم كيفية استفادة الناس من الموارد اللغوية المتوفرة لديهم في التفاعل مع الآخرين، ورغم ذلك فإن الاعتماد الأكبر في المشروع كان على منهجية جمع بيانات استقصائية عن السياسات والممارسات العامة في مجالات لغوية مختلفة وفي سياقات وطنية أو إقليمية معينة في كل أنحاء أوروبا وتم إعداد استبانة الدراسة من خلال دراسة الوثائق الرئيسية بالاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا المتعلقة بالسياسات والممارسات المعينة باللغات ثم استخلاص النتائج.

ونلاحظ أنه تم وضع شروط للاستبيانات بما يضمن الوصول للنتائج المطلوبة. وتمت صياغة الاستبيانات على نحو يوفر الصلاحية الداخلية والصلاحية الخارجية وإمكانية المقارنة عبر الدول بما يتناسب مع تنوع اللغات.

وفي النهاية، المجالات التي تناولتها هذه الدراسة لا يمكن أن تسير بالمنهجية نفسها. فقد تبنى البحث منهجيات متعددة متكاملة يكمل بعضها البعض، للوصول إلى نتائج علمية صحيحة. وبما أن من قام بهذا المشروع مجموعة من المتخصصين والباحثين فلا بد من وجود اختلاف في منهجيات البحث والأساليب المتبعة للوصول إلى النتائج والحقائق. فمن الواضح على المشروع طغيان المنهج

١ـ **الإثنية** هي مجموعة بشرية لها خاصيات مميزة تحددها الثقافة المشتركة والهوية، وهي تربط أعضاءها مع بعضهم بعضا، عادة على أسس مشتركة. ولها اعتراف الآخرين كمجموعة متميزة لها أسس مشتركة ثقافية ولغوية ودينية، أو سمات سلوكية أو بيولوجية .انظر: فيليب ط. أبي فاضل، قاموس المصطلحات القانونية (فرنسي عربي)، مكتبة لبنان ناشرون، ط١ لبنان، ٢٠٠٤م. ص ٢٥٠

الإحصائي على باقي المناهج المستخدمة. فالدراسة استوعبت عددًا كبيراً من الإحصاءات التي تم تفريغها بجداول إحصائية بعد تفريغ الاستبيانات فيها.

كما نلاحظ في المشروع أنه لم تذكر هوامش التوثيق بشكل واضح وقد أكتفي بوضع مجموعة من المراجع في نهاية كل جزء من أجزاء المشروع.

ثالثاً: أبرز الدراسات التي استند عليها المشروع.

نلاحظ أن المشروع تم تقسيمه إلى أجزاء متعددة وكل جزء يحتوى عدداً من الأقسام، وتم ذكر الدراسات التي اعتمدت عليها تلك الأجزاء والأقسام في نهاية كل جزء أو قسم؛ وتحوي مراجع باللغات الأوربية في علم اللغة الاجتماعي والإحصاء. فالمشروع عبارة عن مجموعة بحوث قام بها باحثون كُثر ومختلفون من أرجاء أوروبا. وأهم المراجع التي لا تخلو منها مباحث المشروع هو الإطار الأوروبي المرجعي المشترك للغات، فقد تم الاعتماد عليه في جميع أجزاء هذا المشروع.

رابعاً: رؤية نقدية للمشروع من وجهة نظر الباحث

- الايجابيات:

- يعد هذا المشروع من المشاريع المتخصصة لعلم اللغة الاجتماعي المتضمنة السياسات اللغوية لهذه البلدان.
- هذا الجهد يعد من أفضل الدراسات التي تناولت موضوع السياسة اللغوية بطريقة منظمة وشاملة.
- نجد أن اتساع الرقعة الجغرافية للمشروع زاد من أهميته لدى العديد من الدول.
- اشتراك عدد كبير من الباحثين أعطى المشروع عمقاً وقوة وفائدة علمية كبيرة تشاركت فيها الخبرات.
- احتوى الكتاب على معلومات يمكن الاستفادة منها في المستقبل لرسم تخطيط لغوي شامل في أوروبا.

- السلبيات:

معظم السلبيات التي سيتم ذكرها تتعلق بالترجمة.

- كثرة الأخطاء الإملائية.
- كثرة الأخطاء اللغوية.
- استخدام لغة ركيكة إلى حد ما في بعض المواضع.
- اختلاف ترجمة بعض الجمل من موضع لآخر، أي ترجمة الجملة الواحدة بترجمتين مختلفتين. ومثال ذلك عناوين أجزاء الكتاب وردت في الملخص بجمل تختلف عما وردت به في بداية الأجزاء.
- وجود خطأ في بعض المواضع التي تبين نتائج الإحصائيات التي قام بها المجلس وهذا الخطأ يعود إلى خطأ بالتعبير أو بالترجمة. ومثال ذلك ما ورد في صفحة ١٩ (أصل المشروع) حيث ورد: أن الغالبية العظمى من المواطنين الأوروبيين يرون بأن لغة إضافية واحدة أمر مقدور عليه، و٥٠% فقط يرون بأن لغتين هو هدف واقعي. والخطأ واضح بين الغالبية العظمى ونسبة ٥٠%.
- عدم توحيد المصطلحات المستخدمة مثل: معلومات وبيانات ومعطيات أو التفريق بينها.
- عدم التقيد بذكر التوثيق في هوامش المشروع أو الإشارة إليها.

خامساً: نتائج المشروع.

- جاءت نتائج المشروع كثيرة واسعة وشاملة، وسأحاول تلخيصها في جداول لتسهيلها ووضعها بقوالب واضحة:

١- اللغات في الوثائق وقواعد البيانات الرسمية

عدد الدول	ملاحظات
توفر جميع الدول/المناطق تقريبا تنظيم استعمال اللغات الوطنية والإقليمية. ويوفر ١٤ بلدا/ منطقة قوانين للغات الأجنبية. وتوفر جميع الدول تقريبا وثائق رسمية حول السياسات الموضوعة من أجل تعزيز اللغات الوطنية واللغات الأجنبية. وهناك تباين بين البلدان الأوروبية فيما يتعلق بتوفر قواعد البيانات الرسمية وآليات جمع البيانات.	تمت المصادقة على الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية من قبل البرلمان في ١١ بلد من ١٨ بلدا شملها المسح. توفر بلدان جنوب شرق أوروبا ووسط أوروبا أكثر عدد من اللغات الإقليمية. وتستعمل معظم الدول آليات لجمع البيانات حول اللغات الوطنية واللغات الإقليمية ولغات المهاجرين

٢- لغات ما قبل التعليم الابتدائي.

عدد الدول	شروط المتعلمين	مصادر التمويل	عدد اللغات ونوعها	ملاحظات
١٤ دولة أومنطقة تؤكد دعمها للغة الوطنية لجميع الأطفال.	بعض المناطق أو البلدان تضع شروطا للحد الأدنى من الطلاب.	التمويل من الدولة للغات إقليمية أوأقليات.	٩ بلدان توفر لغات أجنبية في هذا المستوى. واللغات الأكثر تعلما هي الإنجليزية والفرنسية والألمانية. أما لغات المهاجرين فهي نادرة جدا في هذا المستوى.	تنفرد أسبانيا بكونها البلد الوحيد الذي يوفر تعليم كل اللغات للأطفال.

٣- لغات التعليم الابتدائي.

عدد الدول	شروط المتعلمين	مصادر التمويل	عدد اللغات ونوعها	المعلمين	ملاحظات
كل البلدان والمناطق باستثناء (ويلز) توفر لغات أجنبية في هذه المرحلة. وكلها باستثناء الدنمرك واستونيا توفر لغات إقليمية أو أقليات، و ٥ بلدان توفر لغات المهاجرين.	يتم تدريس اللغات ابتداء من السنة الأولى من التعليم الابتدائي في ١٢ دولة، و٧ دول في المرحلة المتوسطة و٣ دول في المرحلة النهائية.	٩ بلدان فقط توفر دعم للنقل	ينص الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا على أنه يجب على الأطفال الأوروبيين تعلم لغتين إضافة للغة الوطنية واللغات الأشهر تعلما هي الفرنسية والإنجليزية والألمانية.	يتم توظيف أساتذة مؤهلين وتتخذ تدابير لزيادة عدد المدرسين	٧دول أقرت استعمال الإطار الأوروبي المرجعي للغات.

٤- لغات التعليم الثانوي.

عدد الدول	مصادر التمويل	عدد اللغات	المعلمين	التحصيل	ملاحظات
تدرس اللغات الأجنبية في كل الدول و١٩ دولة توفر لغات إقليمية وعدد قليل من البلدان يوفر لغات المهاجرين.	يتم توفير دعم إضافي للقادمين الجدد لتعلم اللغة الوطنية في ٢١ دولة. والدعم للنقل أكثر تنظيما في هذه المرحلة.	الإنجليزية والألمانية والفرنسية الأكثر تعلما.	وضع شروط للأساتذة لتحقيق مستوى معين في اللغات، وثمة نقص بالمدرسين لذا يتم توظيف أساتذة مؤهلين وتتخذ تدابير لزيادة عدد المدرسين	١٧ بلد يقوم برصد التحصيل للمهارات اللغوية عن طريق الاختبارات.	١٣دولة أقرت استعمال الإطار الأوروبي المرجعي للغات.

٥- لغات ما بعد التعليم الإجباري والتعليم العالي.			
عدد المؤسسات التعليمية	مصادر التمويل	عدد اللغات ونوعها	ملاحظات
٦٢ من المؤسسات توفر لغات أجنبية، و٢٥ مؤسسة توفر لغات إقليمية، وكل المؤسسات توفر اللغات الوطنية.	١٣ مؤسسة تتكفل بتغطية كل المصاريف الدراسية. والجامعة تدعم النقل للطلاب.	الإنجليزية والألمانية والفرنسية والإسبانية الأكثر تعلماً. وتعد اللغة الإنجليزية اللغة الثانية في كثير من المؤسسات التعليمية.	تم جمع البيانات من ٦٩ مؤسسة للتعليم والتدريب وبرامج دعم اللغات تتماشى مع الإطار الأوروبي المرجعي للغات.

٦- لغات وسائل الإعلام السمعية والبصرية والصحافة.	
عدد اللغات ونوعها	ملاحظات
معظم الدول توفر برامج تلفزيونية بلغات غير اللغات الوطنية. كاتالونيا توفر برامج بلغات إقليمية ولغات المهاجرين. وهنغاريا وإيطاليا توفران برامج بأكثر من ١٠ لغات. نصف الدول تلجأ للدبلجة في البرامج. الإنجليزية الأكثر استخداماً بالصحف وتليها الألمانية والفرنسية والروسية والإيطالية.	تم استكشاف التنوع اللغوي في وسائل الإعلام السمعية والبصرية عن طريق تسجيل اللغات المستعملة لمدة أسبوع من قبل الباحثين. وتم جمع بيانات الصحافة من خلال أخذ عينات من لغات الصحف في محطات القطار. وتم اكتشاف وجود لغة الإشارة في بعض البرامج.

٧- لغات الأعمال التجارية.	
عدد الشركات	ملاحظات
ربع الشركات لديها استراتيجيات لغوية عامة. و٧٠% من الشركات لا تقوم بتسجيل المهارات اللغوية لموظفيها. و٢٧% من الشركات توفر تدريب لموظفيها باللغة الإنجليزية. و١٤% من الشركات توفر تدريب لموظفيها باللغة الوطنية للناطقين بغيرها. و١٢% من الشركات توفر تدريب لموظفيها بلغات أخرى. ونصف الشركات تستخدم اللغة الإنجليزية. والفرنسية والاسبانية والألمانية والإيطالية والروسية هي الأكثر استخداما.	تم جمع البيانات عن طريق تطوير استبيانات للكشف عن استراتيجيات الشركات في مجال اللغات داخل الشركات وخارجها. وبلغ عدد الشركات ٤٨٤ تمثل المصارف والفنادق وشركات البناء والأسواق. ربع الشركات تدعم تنقل الموظفين من أجل تعلم اللغات.

٨- لغات الخدمات والمجالات العامة.	
عدد اللغات ونوعها	ملاحظات
تحتل الإنجليزية المرتبة الأولى في خدمات الشفوية والكتابية في كل المدن. والإنجليزية هي اللغة الرسمية في المواقع الالكترونية بجانب اللغات الوطنية إضافة إلى الألمانية والفرنسية.	تم جمع البيانات من خلال ممثلي المدينة بالاستفسار عن عدد اللغات المستعملة في الاتصالات والكتابات الشفوية في خدمات التعليم والصحة والخدمات القانونية والسياحة والبرامج الثقافية الفنية وخدمات الطوارئ. وشمل المسح ٦٣ مدينة توفر فيها ١٤٠ لغة غير اللغات الوطنية. وثلث المدن تعزز في استراتيجياتها ممارسات تعدد اللغات. الخدمات السياحية هي الأكثر ممارسة للتعددية اللغوية، أما الأقل تعدداً للغات فهو المجال الفني المسرحي.

رابعاً: حقوق الإنسان والتعليم.

أولاً: حقوق الإنسان والتعليم في المشروع.

بعد هذه الدراسة لمشروع أوربا الغنية بلغاتها يدرك القارئ أن أهم ما قام عليه هذا المشروع هو حقوق هذه الجماعات في التعليم ورسم السياسة اللغوية لها، فالتعليم حق أساس من حقوق الإنسان، فهو حق للجميع وغير قابل للتصرف بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو العرق أو الوضع الاقتصادي.

ويهتم حق اللغة في معناه الواسع بالمعايير التي تحكم وضع واستعمال لغة أو عدة لغات وتشير الحقوق اللغوية إلى الحقوق المعترف بها للأشخاص وللجماعات أو إلى حقوق اللغة ذاتها، بالجوانب القانونية التي تخص اللغات ففي عام ٢٠٠٦، لم يكن يرتاد ٩٣ مليون طفل المدرسة – أكثر من مجموع سكان الفلبين – ويعيش قرابة ٨٠ في المائة من هؤلاء الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا.[١] وبالنسبة لعدد كبير من الأطفال، يعد الحق الأساسي من حقوق الإنسان في التعليم مجرد حلم وهمي، وفكرة لا يمكن تحقيقها.

- **ما الحقوق اللغوية للإنسان؟**

يتم التمييز في الحقوق اللغوية بين الحقوق الشخصية المتعلقة بالأفراد والحقوق الجماعية التي تعود إلى مجموعات إثنية، أي (عرقية) أو وطنية تعيش في ظل دولة واحدة.

- **الحقوق الشخصية:**

تتعلق الحقوق الشخصية في حق الإنسان في استعمال اللغة الأم في حياته الخاصة وممارساته الثقافية والدينية ونقلها إلى ذريته كما تتعلق بحق الإنسان في تعلم اللغة الرسمية للبلاد إذا كانت مخالفة للغة الأم وفي تعلم اللغة الأجنبية التي يختارها لأسباب شخصية أو مهنية، وترتكز جميع هذه الحقوق على مبدأ استقلال الإنسان وحريته دون تدخل من طرف الدولة فليس من حق هذه الأخيرة أن تفرض على المواطنين اللغة التي يتحدثون بها مع أبنائهم أو يكتبون بها رسائلهم أو أشعارهم أو ينشدون به أغانيهم مقابل ذلك على الدولة أن توفر لجميع المواطنين الوسائل التي تمكنهم من تعلم اللغة أو اللغات الوطنية أو الرسمية.

- **الحقوق الجماعية:**

تتعلق الحقوق الجماعية بتلك التي ترتكز على قيمة الهوية التي يجب المحافظة عليها وتوفير سبل استمراريتها وهي تنقسم إلى قسمين:[٢]

أ- الحقوق المتعلقة بالمجموعات العرقية: وهي حقوق طبيعية وثابتة ولا يجوز المساس بها ومثال على ذلك الحق في إكساب القيمة للغة العرقية في سائر المجالات وبكل الوسائل بما في ذلك التعليم.

ب- الحقوق المتعلقة بالمجموعات الوطنية: وهي حقوق وضعية ينشئها المجتمع وبالتالي يمكن أن يلحقها التغيير حسب مشيئة الدولة بالأساس، وكمثال على ذلك حق الدولة في إضفاء صفة اللغة الرسمية على إحدى اللغات أو جميع اللغات الموجودة على ترابها، وأيضًا حقها في إدماج لغة أو لغات أجنبية في البرامج الدراسية وجميع هذه الاختيارات قابلة للتغيير وليست ثابتة. وفي هذا الإطار يمكن أن نضيف أن الدول عموما تعتبر اللغات المحلية جزءاً لا يتجزأ من تراثها الثقافي وبالتالي من حقها أن تحافظ عليها وتطورها كما أن المجموعات التي تتكلم

١- الحقوق اللغوية. عبد الهادي بوطالب، دار الكتاب، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ. ص ١٩،٢٠

٢-الحقوق اللغوية. عبد الهادي بوطالب ٢٤-٢٦ (بتصرف موجز)

هذه اللغات تستشعر حقها في أن تنال من الدولة الاعتراف والدعم في إطار سياسة لغوية متجانسة.

ثانياً: أسس الاعتراف بالحقوق اللغوية في الإعلان العالمي للحقوق اللغوية سنة ١٩٩٦م.

بُذلت مجهودات خلال السنوات الأخيرة لوضع الأسس التي يرتكز عليها الاعتراف بالحقوق اللغوية، وهي:[١]

١- الهوية: على أساس كون اللغة تشكل جزءًا من الهوية الإنسانية لأنها مكون من ضمن المكونات التي تطبع الهوية كالدين والجنس والعرق.

٢- المساواة: على أساس أن العلاقة بين لغتين مثلاً قد تكون علاقة غير قائمة على المساواة ومن ثم ضرورة العمل على تحقيق المساواة بينهما.

٣- التاريخ: على أساس كونه شاهداً على مساهمة المجموعة المعينة في بناء البلاد وكذلك اعتراف الدستور بها.

٤- البيئة: على أساس أن التعدد اللغوي الذي يدخل ضمن التعدد الثقافي يعني تراث الإنسانية ويسهم في الإبقاء على عددٍ كبيرٍ من الاختيارات في العيش بالنسبة للنوع الإنساني.

٥- صعوبة تحديد استقلال مجال حق اللغة: يعاني المختصون في المجال القانوني من صعوبات في جعل مجال الحقوق اللغوية فرعاً مستقلاً بذاته ضمن التخصصات القانونية، ولذلك يقاربون هذه المادة بمفاهيم قانونية اعتادوا عليها وفي مقدمتها حقوق الأقليات التي تشكل الحقوق اللغوية قسماً منها يعلن الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، فوجود أقلية إثنية أو دينية أو لسانية في دولة لا يجب أن يكون خاضعاً لقرار من هذه الأخيرة بل يجب إقامته على أساس مقاييس موضوعية.

إذن تمت صياغة الإعلان العالمي للحقوق اللغوية سنة ١٩٩٦م ببرشلونة وهو يكتسي شكل بروتوكول قُدم إلى مختلف حكومات الدول الأعضاء بهيئة الأمم المتحدة من خلال المؤسسات الدولية التابعة لها. ويشكل هذا الإعلان وثيقة بالغة الأهمية لأنه ملأ فراغاً كبيراً اتسمت به جميع الإعلانات السابقة لحقوق الإنسان حيث إنها لم تتطرق جميعها إلى الحقوق اللغوية التي يتم اعتبارها لأول مرة في هذا الإعلان حقوقاً من الحقوق الإنسانية الأساسية في بعديها الفردي والجماعي.

ومن خلال ما سبق نجد أن الشمولية للحقوق اللغوية والمجالات التي تطبق فيها كالإدارة والتعليم وإطلاق الأسماء على المحلات ووسائل الاتصال والتكنولوجيات الجديدة والثقافة والمجال الاجتماعي ثم الاقتصادي، تكون قد وضعت الحق السياسي اللغوي للمبادئ العامة التي تتضمن الحقوق اللغوية على المستويين الفردي والجماعي.

١-المرجع السابق ٢٦-٢٩

وفي الواقع، تعتبر أهداف توفير التعليم للجميع في غاية الأهمية من أجل تحقيق جميع الأهداف الإنمائية والإنسانية، فكان باستطاعة التعليم في مشروع أوروبا أن يحسّن الصحة ويزيد من الاستدامة البيئية، ويساعد على القضاء على الفقر والجوع. وفي المقابل فإن تحقيق مثل هذه الأهداف سيساعد الأطفال على الاستفادة من الحصول على التعليم ذي النوعية الجيدة.

خاتمة

في النهاية أتمنى أن تكون خرجت عزيزي القارئ من قراءة هذا البحث بتصور واضح لموضوعه وتلك النتائج المرجوة والمخطط لها في (مشروع أوروبا)، فالسياسة اللغوية هي الوجه المدني المتحضر لحرب اللغات. وهذه الأخيرة ما هي إلا غطاء يخفي الحرب الثقافية والاقتصادية والسياسية التي تدار خلف الستار في الكواليس. وكان لزاماً أن نخرج ببعض المناقشات لواقع السياسة اللغوية في الوطن العربي مقارنة بتلك التي تعتمدها البلدان المتقدمة على وجه الخصوص والتي أتمنى أن يتم النظر فيها، فإهمالها يهدد الأمن اللغوي للعربية في ظل التنافس الذي نراه بين لغات العالم، وهي كالتالي:

١- إنّ عملية صيانة اللغة وتنميتها داخل مجتمع ما، تسمى بـ "السياسة اللغوية".

٢- من خصائص الدول المتقدِّمة احترام السياسة اللغوية في بلدانها، في حين أنَّ الدول النامية تمتلك قوانين جيدة ولكنّها لا تطبقها. ولهذا فإنَّ دستورية اللغة العربية في الدول العربية غير معتنىً بها في التعليم أو الإعلام أو الإدارة وحتى في الحياة العامَّة.

٣- الدين الإسلامي هو الملاذ الأخير للغة العربية الفصحى كلّما تعرّضت لاضطهادٍ مُشينٍ أو إهمالٍ مُسيءٍ منذ أن شّرفها القرآن بتوحيد لهجات الجزيرة العربية. ولكن مما يثير القلق والحزن أنّ بعض الفقهاء اليوم يظهرون على الفضائيات والإذاعات العربية وهم يتحدَّثون باللهجات العاميّة. وهنا أتساءل ما إذا كان ذلك نتيجة عدم تفقُّههم بالعربية الفصحى؛ أم هي دعوة منهم لخلق سياسة لغوية جديدة؟

٤- يجب على الدول بمختلف مؤسساتها مع النخب العربية المثقفة أن تبذل إمكانياتها الفكرية والعلمية لخدمة قضايا التعليم مع حفظ حقوق الإنسان العربي وهذا بتيسير وتسهيل السبل لتوعية المواطنين بحقوقهم وحرياتهم عن طريق وسائل الإعلام وتعليم حقوق الإنسان للأجيال القادمة.

٥- تتحكم العوامل اللغوية تحكماً كبيراً بالقدرة الفعلية على التمتع بالحقوق الأساسية (حق التعبير، والحق في التعليم، وحق المشاركة في الحياة الثقافية وحق الاستفادة من التقدم العلمي) وعلى ذلك تمثل السياسات اللغوية الملائمة وسيلة أساسية لضمان ممارسة هذه الحقوق عدم وضع قيود خاصة على ممارسة السياسية اللغوية وهي ما يعرف بالقوانين الاستثنائية والاحكام العرفية المطبقة في الكثير من الدول العربية، مع الالتزام الفعلي بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتي اقرتها جامعة الدول العربية كما ذكرنا سابقاً، وليس بالتصديق عليها

ودمجها في القوانين الداخلية فقط بل المطلوب من الدول العربية السعي نحو تطبيقها على أرض الواقع والعمل على تعديل قوانينها الداخلية المتعارضة معها.

٦- ورأينا كيف أن المشروع حرص على جعل اللغات حاضنة للمعارف والمهارات المحلية والخاصة بالسكان الأصليين وواسطة لنقلها مما يجعل اللغات تتمتع بأهمية استراتيجية في مجال الاستدامة البيئية.

٧- على الدول العربية أن تعمل على تطوير الجهود العربية في مجال حقوق الإنسان من خلال إنفاذ الاتفاقيات الموجودة وإبرام اتفاقيات أخرى متخصصة بأنواع معينة من الحقوق.

٨- دأبت المؤسساتُ اللغوية المختصَّة، كالمجامع والمجالس اللغوية، على دعوة الحكومات العربية إلى تطبيق السياسة اللغوية في بلدانها. ولكن الحكومات العربية لا تستجيب لها على الرغم من أنَّها هي التي أنشأت تلك المؤسَّسات المختصة كبيوت خبرة، ففي نظرك أيها القارئ الكريم ما هو سبب ذلك؟

٩- لرسم السياسة اللغوية لابد من المراحل التالية: (وصف الوضعية اللغوية الاجتماعية المراد التدخل فيها. ثم تحديد أهداف هذه السياسة اللغوية. وأخيراً وضع الآليات والاستراتيجيات التي ستنفذ بها هذه السياسة اللغوية.

١٠-يعد الإعلام جزءا من مقومات السياسة اللغوية في أي بلد في العالم. فنجد أن مشروع أوروبا يعتمد لغات وسائل الإعلام السمعية البصرية والصحافة من أجل استكشاف التنوع اللغوي، مما ساهم في نجاح الخطة الأوربية في تطبيق حقوق الإنسان في التعليم بشكل شفاف وواضح.

١١-عندما نتكلم عن الحقوق اللغوية نجد المشروع يلزم الحكومات الأوربية بالترجمة لأي منتج يدخل لها بأن يكون مترجماً بالكامل ليس فقط في دفتر التعليمات بل في حتى جميع أجزاء الآلة، أليس هذا من حقنا اللغوي في البلاد العربية والتي ضمنته السياسة اللغوية؟

المراجع

- تاج العروس من جواهر القاموس. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى، دار الفكر ط١، لبنان ١٤١٤هـ.
- التخطيط اللغوي للعربية. أمل الراشد. رسالة ماجستير، جامع الملك سعود ٢٠١٠م.
- حرب اللغات والسياسات اللغوية،كالفي، لويس جان، ترجمة: د. حسن حمزة ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٨م
- الحقوق اللغوية. بوطالب، عبدالهادي، دار الكتاب، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ .
- دور المنظمات غير الحكومية في ضمان حقوق الإنسان (دراسة تطبيقية). الأستاذ / ده شتي صديق محمد. ط ١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.
- السياسات اللغوية،كالفي، لويس جان: ، ترجمة محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ .

- السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها. جيمس و.توليفسون، ترجمة محمد الخطابي مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط،٢٠٠٧ م .

- قاموس المصطلحات القانونية (فرنسي عربي).فيليب ط.أبي فاضل، مكتبة لبنان ناشرون ط١ لبنان، ٢٠٠٤م.

- النظام العربي لحماية حقوق الإنسان وآلياته، ورنيقي زهرة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم القانونية، جامعة عمار ثليجي، كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية قسم الحقوق، الاغواط ٢٠٠٥م.

مواقع الانترنت

- تقرير التقدم الإنساني من الأمم المتحدة :(تاريخ الاستطلاع ٢٠١٨/١٢/٠١م)
http://hdr.undp.org/reports/global/2004

- مشروع (أوروبا الغنية بلغاتها توجهات في السياسات والممارسات من أجل التعددية اللغوية في أوروبا) علي الشابكة ،٢٦٦ صفحة ملف pdf علي الرابط:(تاريخ الاستطلاع ٢٠١٨/١٢/٠١م):
https://englishagenda.britishcouncil.org/sites/default/files/attachments/lre_arabic_final_web_.pdf

- ملخص مؤتمر (التعدد اللغوي في المغرب وأوروبا من زوايا مقارنة) :(تاريخ الاستطلاع ٢٠١٨/١٢/٠١م)
https://www.hespress.com/writers/92842.html

- موقع شوف كوريا على الشابكة: (تاريخ الاستطلاع ٢٠١٨/١٢/٠١م)
http://www.shofkorea.com/2017/03/blog-post_29.html

Research Title : The relationship of language policy in education to human rights The project "Europe is rich in its languages, orientations in policies and practices for multilingualism in Europe" (model

.Dhafer Ali Alshehri
(Assistant Professor) Arabic language Institute for Speakers of Other Languages/ King Abdulaziz University

Abstract: The importance of this research derived from its vital subject about linguistic polices and its impact on education process whereas linguistic polices are the guide of any educational process in any country, and the trend upon which the educational curricula are prepared in that country, also the basis that reveals countries tends and Governments desires in its seeking to bring up their people on the knowledge, skills and values which believe in.
Language policy is a society policy, it represents the whole official positions and public decisions, which are reflected in planning and implementation of this policy within the Community to guide developments of its language, provided that this planning should consider the rights of the linguistic community within the same environment.
The aim of the language policy is a future development goal, to make the national language meets the requirements of modern life and be effective in the fields of administration, law, education and culture, as that comes presentation of " Europe is rich with its languages project", which has not been studied sufficiently by Arab researches to derive lessons from this respectable European experience. I hope that I have set a model for a unified language policy for the Arab Nation through this research that provides security for the Arabic language whereas it needs to it, same like as economic security, political security and food security. We have the means that, if used wisely and keenly on the future of this nation, we can achieve the desired results, to alleviate the despair that affects our young people, which we may sometimes cause as a result of considering events.